مدى تماشي التكوين الجامعي في الجزائر مع متطلبات عالم الشغل

The extent of university training in Algeria to matches the requirements in world of work

سومية هادف - جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر

ملخص

تعتبر ظاهرة البطالة بين خريجي الجامعات وأصحاب الشهادات العليا مشكلة العصر، ففي ظل التزايد الكبير لخريجي الجامعات، نجد في المقابل نسبة كبيرة منهم عاطلين عن العمل أو يشتغلون بعيدا عن تخصصهم الجامعي. سواء كان هذا بسبب ضعف منظومة التكوين الجامعي أو عدم مسايرتها لمقتضيات سوق العمل. ما يخلق فجوة واضحة بين قدرات ومهارات الخريجين وبين متطلبات عالم الشغل والخصائص التي يفرض وجودها في طالب العمل. ومن هنا فإن الدراسة الحالية تهدف بداية إلى تسليط الضوء على التكوين الجامعي وواقع عالم الشغل في الجزائر. وأيضا معرفة مشاكل ومعيقات اندماج خريجي الجامعة بسوق العمل ومن ثم محاولة تقديم حلول ومقترحات لتحسين نوعية التكوين الجامعي لزيادة قابلية توظيف الخريجين.

الكلمات المفتاحية: التكوين الجامعي - عالم الشغل- التشغيل- البطالة .

Abstract

The phenomenon of unemployment among university graduates and high certificates problem of the age, in light of the considerable increase university graduates, on the other hand, a large proportion of them are unemployed or work away from the specialization of the university campus. Whether this is because of the weakness of the Configuration System campus or lack of compatibility with the requirements of the labor market. What creates the clear gap between the capabilities and skills of the graduates and the requirements of the job and characteristics that impose their presence in the labor demanded.The purpose of this study is to shed light on university training and the reality of the working world in Algeria. It is also necessary to know the problems and obstacles to the integration of university graduates into the labour market, and then try to propose solutions and proposals to improve the quality of university training in order to increase the employability of graduates.

keywords: university training - world of work- employment

مقدمة:

تسعى الجامعات الجزائرية لتكوين وإنتاج كفاءات فعالة في مختلف الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، النفسية والتربوية وهذا في مختلف المؤسسات باختلاف أحجامها ومهامها في المجتمع بغية دفع عجلة التنمية والتطور من جهة، والالتحاق بركب الدول المتقدمة حتى يتسنى لها مواكبتها ولما لا منافستها من جهة أخرى. من خلال ضمان تكوين نوعي متماشي مع متطلبات سوق العمل، وهو المشكل الذي تعاني منه الجزائر حاليا فهناك فجوة واضحة بين ما يتلقاه الطلبة خلال مسارهم التعليمي والأكاديمي من معارف ومعلومات ومكتسبات وما يحتاج له عالم الشغل من مهارات وإمكانيات عملية مجسدة للمفاهيم والمبادئ المجردة التي يتلقاها الطلبة خلال مسارهم الأكاديمي. مما ينعكس سلبا على أدائهم ومستوى عملهم ما يخلق وضعا تغيب فيه الجودة على جميع الأصعدة.

ومن هنا ظهرت الحاجة وبشكل ملح إلى إعادة النظر في سياسات واستراتيجيات الدولة الجزائرية من ناحية التكوين الجامعي وذلك من خلال إيجاد صيغة توافقية بين العالم الأكاديمي وعالم الشغل، لتقليص الفجوة بين مدخلات التكوين الجامعي وبين مخرجاته وما يتطلبه من موارد بشرية، أي تقليص البطالة بين صفوف خريجي الجامعات عن طريق إيجاد سياسات فعالة وتطويرها بما يتناسب مع احتياجات سوق الشغل في الجزائر وبما يحقق أغراض التنمية المحلية في الاقتصاد المحلي، ولا يتحقق ذلك إلا بالاستثمار الفعال في الكفاءات البشرية التي تم تزويدها بكم معتبر ومدروس من المعارف سواء تربويا، علميا ومهنيا. وقبل ذلك من الضروري الإحاطة بالوضع الحالي للتكوين الجامعي في الجزائر من خلال تسليط الضوء على الوسائل، الإمكانيات، البرامج والمقررات التكوينية بغية معرفة الخلل والعجز المتسبب في ظاهرة البطالة لدى أصحاب الشهادات الجامعية، وذلك من خلال الإجابة عن الإشكالية التالية:

ما مدى تماشي التكوين الجامعي في الجزائر مع متطلبات عالم الشغل؟

1. التكوين الجامعي:

لقي مصطلح "التكوين الجامعي" جملة من التعاريف نستنتج أهمها فيما يلي:

"التكوين الجامعي هو الدراسة المتخصصة في الجامعات، ترتبط بمادة التخصص وما يرتبط بها من مواد على عكس الدراسة في التعليم العام الذي يسبق التعليم الجامعي".

هذا التعريف أبرز خصائص التكوين الجامعي كالتخصص في المعرفة، بعدما كانت الدراسة عامة قبل هذه المرحلة فاعتبره مرحلة جامعية تأتي بعد المرحلة الثانوية لتكون دراسة أكثر تخصيصا عن سابقتها، وأهمل المفهوم الحقيقي لوظيفة التكوين الجامعي لذلك نجد من عرفه بأنه:

"تعليم عالي وتأهيل لقوى بشرية عليا ورفيعة المستوى لكي تقوم بالترشيد والبحث العلمي، وإنتاج المعرفة وتطبيقاتها العلمية المباشرة وتنظيم إدارة المجتمع والدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا"

جعل هذا التعريف الأفراد ذوي المستوى العالي هم المعنيون بالتكوين الجامعي. وفي نفس الوقت يتوقع منهم مهام تكون في الواقع أهداف لهذه العملية التكوينية ونتيجتها النهائية .نستخلص أن هذا التعريف ركز على الجانب التطبيقي العملي الذي يعتبر ترجمة للجانب المعرفي الذي يكتسبه الفرد من هذه العملية التعليمية، نلاحظ في هذه التعاريف عدم الإلمام بأهم الأطراف الفاعلة في العملية التكوينية الجامعية وهي: الطالب، الأستاذ، البرامج، الوسائل التعليمية، ومنه يمكن صياغة التعريف الإجرائي التالي:

1-1 التعريف الإجرائي للتكوين الجامعي:

"التكوين الجامعي عملية تعليمية متخصصة يتفاعل فيها أستاذ يمتلك برامج دراسية ووسائل تعليمية مع طالب يمتلك قدرات معينة تترجم بعد فترة زمنية بشهادة جامعية تسمح له بتحقيق طموحاته المعرفية والعملية في إطار تنمية وتطور المجتمع."

إن للتكوين الجامعي دوراً حاسماً ومهماً في نهضة المجتمع وتقدمه، ولكن الواقع يشير إلى أن التعليم الجامعي في الجزائر تراجع عن أن يقوم بهذا الدور وذلك لنوعيته وطبيعة انتشاره كما لا يمكنه الإسهام في تقدم المعرفة وتوظيفها خدمة للتنمية، بل أن الاستمرار في واقعه الراهن دون إصلاحه يكرس تردي وتدهورنوعيته .

إن إخفاق التعليم الجامعي في خلق طلاب وإعداد خرجي (مخرجات) إعداداً علمياً يزودون به للإنتاج المتقن والمبدع والذي يوفر الكم المنشود والجودة النافعة للاستهلاك المحلي وللمنافسة وبخاصة في ظل التنافس المحلي والإقليمي والعالمي، وهو خطر وتحدي علمي وتنموي للتعليم الجامعي. إن مفهوم الجامعة يتحول من التميز بالعملية التعليمية إلى القدرة على دفع مصروفاتها المرتفعة والتي تقترن بتدني التحصيل العلمي ويُعزى البعض ذلك إلى ازدياد عدد الملتحقين بالجامعات دون زيادة في المخصصات المالية فمن المعلوم أن الجامعات ومؤسسات التعليم العالي ينقصها التمويل والإمكانات المادية، ولكن الشيء المؤكد أن مؤسسات التعليم العالي(الجامعات) والمجتمع دفعوا ثمناً باهظاً لسياسة الدولة التي توسعت في التعليم الجامعي دون تخطيط مسبق سليم وعلمي ودون توفير الحد الأدنى من

الإمكانيات المادية والبشرية، كما أن الالتحاق بكثرة بالكليات النظرية كونها أقل تكلفة وأسهل من الكليات التطبيقية... وهناك عوامل كثيرة لعبت دوراً في تدني التحصيل العلمي وإفساد المناخ الأكاديمي للجامعات فقد أصبحت هناك جامعات ضخمة الحجم ولكنها متدنية الكفاءة قليلة الإنتاجية المعرفية، وضعيفة العائد الاجتماعي والاقتصادي.

إن هذه المشكلة أعقد من غياب المؤسسات، فأي تقدم علمي وتقني يرتكز أساساً على قاعدة منبثقة من التعليم والبحث العلمي والتطور من جانب الطلبة والعلماء والباحثين في مختلف الاختصاصات، فقد بدأت العديد من المجتمعات المتقدمة على رغم إنجازاتها العلمية الضخمة إلى إعادة النظر في أنظمتها التعليمية وأنظمة البحث العلمي لديها، بعد أن وجدت أن هذه الأنظمة التعليمية يمكن أن تكون عائقاً أمام التطور التقدم العلمي الهائل الذي حققته. إن فتح الباب وإطلاق العنان أمام السوق وإسقاط الامتيازات المجتمعية (خاصة الاقتصادية) اقتص ثمناً باهظاً من الناس مقابل العبث بالتعليم العالي، فأصبحت البطالة مرتفعة لرفض سوق العمل مخرجات التعليم الجامعي، فلم يعد مستغرباً انتشار البطالة بين الأطباء والمهندسين، وتدهورت القيمة الاجتماعية للتعليم بسب ذلك، وظهرت قيم مجتمعية تحترم (الغني) بغض النظر عن مصدر ثروته بدلاً من(احترام التعليم)، كما أن البطالة الجزئية والمقنعة تعد أخطر مشكلات تشغيل خريجي التعليم الجامعي، وهذا يعني وجود خلل جوهري بين احتياجات المجتمع من العمل (سوق العمل) وبين مخرجات التعليم الجامعي، بسبب نسق وطبيعة التعليم الجامعي وواقعه، وضعف السياسات العامة، بالإضافة إلى غياب العلاقة بين مؤسسات التعليم الجامعي والدولة والقطاع الخاص، هذه العلاقة التي تمكن مؤسسات التعليم الجامعي من الإسهام بشكل قوي في تفعيل عملية التنمية في البلد.

كل ذلك يؤكد على غياب العلاقة بين التعليم الجامعي وحاجات التنمية وسوق العمل وانهيار نظام التخطيط الذي كان ضعيفاً في الأساس، مع بقاء مؤسساته دون إصلاحها، كما أن أسواق العمل لم تتطور كأسواق تنافسية، بل أنها تعاني من تشوهات كثيرة ولا يمكن الاعتماد عليها في إيجاد فرص العمل أو خلق نوع من التواؤم بين نظام التعليم الجامعي والعمل بكفاءة.

2. واقع عالم الشغل في الجزائر:

يشهد الطلب والعرض على الشغل في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية نقائص وعجز كبير في التسيير، ولذا فإن محاولة المشرع الجزائري لإيجاد تنسيق في سوق الشغل الذي يعرف مرونة كبيرة تتطلب منه استراتيجية فعالة وجد مدروسة آخذا بعين الاعتبار عدة العوامل التي تحدد في آن واحد

العرض والطلب على العمل من هذه العوامل التغيرات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد الوطني، متطلبات النهضة الاقتصادية والتنمية الاقتصادية التي تسعى لها الدولة، ومعدل النمو السكاني بالإضافة إلى انتشار التعليم بأشكاله فان لم يكن نوعا فالأكيد أنه يتزايد كما.

ويعتبر الطلب على العمل دالة لثلاثة عوامل رئيسية تتمثل في كل من: ارتفاع معدل النمو السكاني، زيادة طلب المرأة على العمل، انتشار مستويات التعليم. وهناك عامل آخر ساهم في الزيادة في الطلب على العمل وهو عودة المتقاعدين إلى سوق العمل وكذلك دخول فئة الأطفال في سوق العمل بسبب تطور السوق الغير رسمي للعمل، هذه العوامل التي زادت في الطلب على العمل ألزمت على الدولة أخذ التدابير اللازمة ووضع السياسات والاستراتيجيات المناسبة لخلق مناصب عمل جديدة وتقلل من نسبة البطالة في أوساط الشباب. ويتميز هيكل السوق الجزائري للعمل بقطاعين هما:

1. قطاع ريفي يشمل جميع النشاطات الفلاحية والرعوية.
2. قطاع حضري يشمل نوعين من الممارسات المهنية الرسمية وغير الرسمية.

لقد كان القطاع الريفي يمتص ما يقرب من 73% من اليد العاملة لكن هذه النسبة تراجعت بفعل ظاهرة النزوح الريفي والهروب إلى المدن نتيجة ارتفاع الأجور فقد بلغت 42% سنة2003، هذه الظاهرة رفعت في مستوى الطلب على العمل في القطاع الرسمي ودفعت إلى بروز القطاع غير الرسمي. وقد اتجهت الدولة منذ 1990 إلى إحداث مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والقطاعية تهدف بالإضافة إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق وعادة التوازن للمؤشرات الاقتصادية الكلية وتوفير الشروط الملائمة للتنمية المستدامة وبالتالي زيادة الطاقات للقطاعات المحلية في عرض العمل وامتصاص البطالة.

وقد شرعت الجزائر في إصلاحات اقتصادية واسعة بعد انتهاء عهد الاقتصاد الموجه في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، هذه الإصلاحات مست القطاع العام في إطار برنامج التصحيح الهيكلي المفروض من طرف صندوق النقد الدولي الذي أدى إلى خوصصة مؤسسات القطاع العام ونتج عن هذا البرنامج تسريح عدد كبير من العمال أفقد حوالي 400000 عامل لمنصبهم. هذه الإصلاحات أدت لانتعاش القطاع الخاص على حساب القطاع العام حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة من طرف القطاع الخاص سنة 1999 إلى 7384 مؤسسة مقابل 14 مؤسسة فقط في القطاع العام أي استحوذ القطاع الخاص على 99% تقريبا من مجمل المؤسسات على المستوى الوطني.

لقد تراجع العرض على العمل في القطاع الفلاحي من 21% سنة 2001 إلى 18% سنة 2006. أما الصناعة فلم يعرف فيها العرض على العمل أي تحسن بل تراجع في هذه الفترة، فقد بلغ

سنة 2002 نسبة 9.2%، وبالنسبة لقطاع الأشغال العمومية فقد عرف فيها التشغيل ارتفاعا محسوسا انتقل من 10.44% في 2001 إلى 14.2% سنة 2006 ويعود هذا التحسن في القطاع للاستثمارات الضخمة التي رصدتها الحكومة لتقوية البنية التحتية والهياكل القاعدية للاقتصاد الوطني من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي لسنة 2001 والذي خصص له 525 مليار دينار على امتداد أربع سنوات، أما قطاع التجارة والخدمات فقد مثل حوالي 54% من الفئة النشيطة في الدولة. (شيبي،القاهرة، 1988،ص 85)

3. **احصائيات عن البطالة في الجزائر:** كشفت آخر تقديرات الديوان الوطني للإحصائيات على أن معدل البطالة بالجزائر قد بلغ 11.7 % في سبتمبر 2018 مقابل 11.1 % في أفريل 2018 بزيادة 0.6 نقطة خلال هذه الفترة لكنها بقيت مستقرة مقارنة بسبتمبر 2017 (11.7 % أيضا)، حسب ما أعلن الديوان الوطني للإحصائيات.

وبلغ عدد العاطلين عن العمل 1.462 مليون شخص في سبتمبر الماضي مقابل 1.378 مليون شخص في أفريل 2018 و 1.44 مليون شخص في سبتمبر 2017.

وارتفع معدل البطالة لدى الرجال منتقلا من 9 % في أفريل 2018 إلى 9.9 % في سبتمبر 2018، حسب الديوان.

لكن معدل البطالة عند النساء عرف انخفاضا طفيفا حيث انتقل من 19.5 % في أفريل 2018 إلى 19.4 % في سبتمبر 2018.

وتم ملاحظة فروقات معتبرة حسب العمر ومستوى التكوين والشهادة المحصل عليها، حسب نتائج التحقيق الذي أعده الديوان تحت عنوان "النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة في سبتمبر 2018".

وفيما يخص معدل البطالة لدى الشباب من الفئة العمرية 16-24 سنة، فقد بلغ 29.1 % في سبتمبر الماضي مقابل 26.4 % في أفريل 2018 (ارتفاع 2.7 نقطة) و 28.3 % في سبتمبر 2017. وبلغ معدل البطالة لدى هذه الفئة 24.6 بالمئة بالنسبة للرجال و51.3 % عند النساء.

أما نسبة البطالة عند فئة الـ 25 سنة وما فوق فقد بلغت 8.9 % في سبتمبر 2018 حيث قدرت 7.4 % لدى الرجال و 15.2 % لدى النساء.

و بخصوص توزيع نسبة البطالة حسب الشهادات المحصل عليها، تم تسجيل 668.000 بطال غير حاصلين على شهادة، أي بنسبة 45.7% من مجموع البطالين.

ومن إجمالي فئة البطالين يشكل خريجو التكوين المهني نسبة 26.4% (386.000 بطال) فيما تشكل نسبة خريجي التعليم العالي 27.9% (408.000 بطال).

وفي المتوسط، يعتبر أكثر من بطال من بين اثنين (56.9%) بطالا لفترة طويلة، أي أنه يبحث عن منصب عمل منذ سنة على الأقل.

ويعتبر بطالا كل شخص يتراوح عمره بين 16 و59 سنة، دون عمل مع تصريحه بالاستعداد للعمل و شروعه في البحث عن شغل خلال الفترة المعنية.

4. نظام الـ LMD في الجامعة والتشغيل:

إن الهدف من نظام هو وكان الهدف لتصحيح الخلل الملاحظ داخل المؤسسات الجامعية. وقد اتبعت الجزائر سياسة اصلاح التعليم العالي تماشيا مع نظام الـ LMD (جريدة الخبر 10فبراير 2019) بين 2003 و 2004. يسعى هذا الاصلاح الجديد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي: مواءمة نظام التعليم العالي في الجزائر مع بقية العالم وكذا ضمان مساهمة التكوين الجامعي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. (Haddab,2007,p51)

5. مشاكل ومعيقات اندماج الجامعة ومخرجاتها بسوق العمل:

لا يخفى على أحد أن العلاقة بين الجامعة وسوق العمل بالجزائر تعرف نوع من الفجوة، بل نوع من القطيعة غير المعلنة أحيان بين مخرجاتها وعروضها ومتطلبات سوق العمل، وهذا ما جعل غالبية الشباب تعبر عن عدم رضاها، وفي المقابل سعيها للهجرة.

بالنسبة تفسير هذا التوتر والفجوة في العلاقة يعزى إلى عدة إشكالات تتعلق بالمخرجات التي يغلب على طابعها النظري دون التطبيقي، فلا توجد إلى اليوم علاقة واضحة بين الجامعة والمؤسّسات، ولا تتحمّل الدّولة هذه المسؤولية ويزيد مشكل الكفاءة ومخرجات الجامعة الوضع تأزما، خصوصا في ظل انفصال – كما سبق الذكر – بين المتلقى النظري للمتخرجين والحاجيات التطبيقية للمؤسسات ولسوق العمل.

الإصلاحات الموجهة (سياسيا) التي عرفتها الجامعة ومست مخرجاتها، وعدم توافقها مع متطلبات وشروط وواقع وعروض سوق العمل. الشيء الذي رهن عملية تكيف الجامعة ومن خلالها التعليم العالي مع المحيط السوسيو-اقتصادي ومنه بالخصوص سوق العمل، الذي يعتبر مؤشر من مؤشرات النمو الاقتصادي أو انخفاضه **(مساك، 2010، 18).**

تراجع في مستوى الاعتراف الاجتماعي لمخرجات الجامعة، حيث أصبح يُنظر لها كمجرد هيكل مادي واجتماعي يجمع بين جدرانه فئات اجتماعية غير مخطط لها في تعليمها وتخريجها مع محيطها الخارجي خصوصا منه سوق العمل**(مساك، 2010،ص 11).**

التضارب المتواصل بين التصورات التنموية للسلطة والجامعة وهو ما ضاعف حجم الأزمة في علاقة الجامعة والسلطة ومن ثمة المجتمع، هذا جعل الجامعة شبه معزولة اليوم في كثير من نشاطاتها عن المجتمع وأحواله وحاجياته ما كرس نوع من دونية مخرجاتها عند أرباب العمل والفاعلين في سوقه.

هذا الوضع أثّر على نوع الشهادة التي يتخرّج بها الطلبة من حيث طابعها العلمي المحدود، وخلق مفارقة واضحة بين ما تزعم الجامعة القيام به وبين ما هي عليه في الواقع(مساك، 2010،ص 01).

في ظل الظروف الحالية التي تعيشها الجامعة ومع التحولات المتسارعة التي يعرفها مجتمعنا، أصبحت الجامعة غير ذا كفة في ميزان القوى مع المحيط الاجتماعي، ذلك أن تثمين دورها ومنتجاتها، المعرفة والكفاءات التي يحملها خريجو الجامعات" لا تحظى بالاعتراف الاجتماعي، خصوصا في ظل عدم فعاليتها وقدرتها على تحقيق منفعة عملية مجسدة على مستوى سيطرتها على المشكلات المجتمعية التي يتخبط فيها المجتمع الجزائري، فإذا أمعنا النظر في مخرجات ونوعية المنتج الذي تقدمه الجامعة ندرك أسباب اللاتوازن مع الحاجيات والطلب الاجتماعي(العياشي، 1998،ص ص 12-13) ما يكرس الاتجاه نحو غياب كل تصور متكامل لنظام التعليم العالي والجامعة وفق مشروع مجتمعي مستقبلي شمولي بالجزائر.

كل هذا يمكن تشخيصه أكثر من خلال علاقة الجامعة بالطلب الاجتماعي، إذن، الإشكال يُطرح من جانبين، فنجد أن القطيعة القائمة بين النسقين الجامعي والمجتمع ومن خلالها المحيط الاقتصادي يؤثر سلبا على تحديد الطلب الاجتماعي للمؤسسات الاجتماعية، فالمجتمع حسب الجامعيين لم يحدد طلبه بوضوح، والجامعة حسب المجتمع لم تعمل على البحث عن هذا الطلب لتبني على إثره برامجها ومنتوجها، مما انعكس على نوعية الشهادة التي أصبحت نظرية في غياب الانسجام بين الواقع الاجتماعي وما تنتجه الجامعة، فالتخصصات الأكاديمية لا تخدم كلها المجتمع ومؤسساته الاقتصادية والإنتاجية بدليل مؤشر بطالة الخريجين المتزايد كل سنة (مساك، 2010، 11).

من جهة أخرى البحث العلمي الموجود في الجامعة الجزائرية لم يرق بعد إلى المستوى الذي يعطيها مكانة أفضل في مجتمعها وفي محيطها الاقتصادي ومن ثمة والتوجه إلى الإنتاج وسوق العمل.

هذا جعل الجامعة الجزائرية تخفق في الاندماج وسط المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما كرّس تلك الفجوة بين مخرجاتها السنوية ومتطلبات سوق العمل في الجزائر.

من ناحية تعرف الجامعة مشاكل أخرى منها اللاتوازن بين مدخلاتها ومخرجاتها خصوصا بين أعداد الطلبة الوافدين إليها والمتخرجين منها، وسوق العمل وحاجياته ومدى استيعابه لهؤلاء، وبالتالي الذي يحصل في مخرجاتها هو اللاتوازن الدائم بين العرض والطلب الاجتماعي.

يمكن أن نضيف لذلك غياب أي إستراتيجية واضحة للتفاعل بين الجامعة سواء في حاجيات السوق من التخصصات أو من حيث العدد الممكن استقطابه سنويا في سوق العمل، إضافة إلى كل ذلك الانفصال الكبير بين محتوى التعليم الجامعي ذي التكوين النظري في معظمه ومقتضيات سوق العمل التطبيقية، مما أدى إلى عدم قدرة الجامعة الجزائرية على التلبية النوعية للتخصصات لصالح الطلب الاجتماعي.

في الأخير تتسع الهوة اليوم بين مضامين التعليم العالي بالجزائر وبين متطلبات سوق العمل، فانعدم الارتباط بين تخطيطه وسوق الشغل وبالمحيط المجتمعي عموما، كرس نوعا من القطيعة بين الجامعة والمجتمع، فسياسة التوظيف لا تتماشى مع سياسة التكوين الجامعي، كما أن مناهج التعليم العالي لا تواكب التطورات السريعة في ميدان العلوم والتقنيات ولا المتغيرات المتلاحقة في تقنيات المعلومات والاتصال، ومن ثمة إن عملية تغيير المناهج في الجامعات أبطأ بكثير من التحولات المتلاحقة في سوق العمل، ولهذا فإن جامعاتنا متهمة بتخريج أفواج من العاطلين من أنصاف المتعلمين.

6. سبل تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم وسوق الشغل:

تسعى الدولة جاهدة لوضع قنوات بين مخرجات التعليم ومناصب الشغل من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بإتباعها الإجراءات التالية:

- بتشجيع المبادرة المقاولاتية لدى الشباب لتجسيد أكبر عدد من المؤسسات المصغرة في إطار تدعيم مخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة المسطرة من قبل وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.
- تخصيص جهاز عقود ما قبل التشغيل كآلية لدعم إدماجهم مهنيا ومرافقة أحسن لحامل الشهادة الجامعية من خلال نشاطات تكوين وإعادة تأهيل وتحسين المعارف خلال فترة الإدماج.
- تمر الجزائر بتحولات اقتصادية كبرى حيث تعيش مرحلة انتقالية من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، تولدت عنها تأثيرات اقتصادية واجتماعية هامة، وفي هذا الإطار اتخذت جملة من الترتيبات كتحسين التوازنات على مستوى الاقتصاد الكلي، إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتدعيم وتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص، وتتميز هذه المرحلة بتطور القطاع الخاص الذي يتطلب يد عاملة مؤهلة كون أن نوعية الموارد البشرية تلعب دور مصيري بالنسبة للمؤسسة في ظل محيط تنافسي.
- تبني النظام الجديد في الجامعات الجزائرية للرفع من مستوى الطلب على العمل المتخصص والدقيق ومن اجل وضع علاقة مستقرة بين مخرجات التعليم ومدخلات العمل. **(الكبيسي،2001، ص 225)**

7. حلول ومقترحات لتحسين نوعية التكوين الجامعي لزيادة قابلية توظيف الخريجين:

انطلاقا من أن سوق العمل وعالم الشغل حاليا –على مستوى كل بلدان العالم بما فيها الجزائر- تتغير باستمرار تحت تأثيرات التطور السريع للتكنولوجيات الجديدة وتطور العلم والمعرفة ,وان الكفاءات المكتسبة في الجامعة أصبحت تسقط بسرعة مقارنة بالماضي حيث تظهر ضرورة تجديدها وتحديثها باستمرار, يلح كل الخبراء والباحثين في هذا المجال بقوة على ضرورة مراعاة واعتماد- من طرف مؤسسات التعليم العالي- مجموعة من الاستراتيجيات والأنشطة على مستوى العوامل والعناصر المتعلقة بعملية التكوين الآتية:

- برامج التكوين (المحتوى).
- تنظيم وهيكلة التكوين الجامعي.
- هيئة التدريس(الأساتذة).
- مصالح إعلام ومساعدة الطلبة (مصالح ومراصد الحياة الطلابية).
- الطرق المستعملة لتقييم التكوين الجامعي.
- التكوين المتواصل.

7-1 على مستوى برامج التكوين (المحتوى): هناك نقطتين أساسيتين (نوعين من الاستراتيجيات) يمكن مراعاتها واعتمادها على مستوى "برامج التكوين":

*الكفاءات والقدرات الشخصية والاجتماعية لدى الطلبة والتي تدعى كذلك اليوم "القدرات المفيدة للعمل".(compétences utiles au travail)

*إشراك المسؤولين في القطاع المهني في عملية تطوير البرامج وعروض التكوين من اجل تسهيل إدخال هذه "القدرات المفيدة للعمل" ومطابقة البرامج لتطور المعرفة وسوق العمل من اجل تحسين تحضير الطلبة إلى عالم الشغل أي تحسين القدرة التوظيفية للطلبة (employabilité).

أما فيما يخص "القدرات المفيدة للعمل" فالكثير من الأبحاث الدولية تؤكد على القدرات التالية:

-القدرة على التحليل وتطبيق المعارف على المشاكل الملموسة.

-القدرة على تحليل المشاكل التنظيمية.

-القدرة على فعالية الاتصال بالآخرين.

-القدرة على تحمل المسؤوليات.

-القدرة على التكيف مع المتغيرات على مستوى عالم الشغل وسوق العمل.

-القدرة على الاستعمال الفعال للإعلام الالي.

-القدرة على الإقدام وروح المبادرة (كفاءات تمكن خريجي الجامعة من أن يكونوا ليس فقط طالبي توظيف ولكن كذلك قادرين على خلق التوظيف).

-القدرة على التعلم.

هذه الكفاءات والقدرات المفيدة للعمل، والتي تلح الكثير من الأبحاث على ضرورة محاولة إدخالها ضمن برامج التكوين، تمكن من تكوين طلبة قادرين على تكيف أحسن مع التغيرات المستمرة لعالم الشغل. كما يشير إليه أغلبية الباحثين, إن المجتمع المهني يتطلب اليوم عدم **"التخصص الحاد"**(formation pointue)، لان الأفراد الذين تعلموا المرونة واكتسبوا "تكوينا عاما" (Formation générale) يتكيفون أحسن مع التغير .بصفة عامة يجب أن تظهر من خلال برامج التكوين كل المواد التي يمكن أن تسمح باكتساب القدرات المذكورة أعلاه وهيئة الأساتذة الجامعيين مطالبة بالمساهمة الكبيرة في تحديد هذه البرامج

2-7 على مستوى تنظيم وهيكلة التكوين الجامعي: إن "الاستراتيجيات والأنشطة "المقترحة على مستوى تنظيم وهيكلة التكوين تخص بصفة عامة ضرورة التقارب بين "التعليم" و"القطاع المستخدم". فكل التأكيد متعلق بضرورة تنظيم تكوين يسمح للطلبة خلال مسارهم الدراسي بالتعامل مع الحياة المهنية الموافقة مع مجالهم الدراسي من خلال **"تربصات ميدانية"**(stages pratiques) على مستوى عالم الشغل. كما يجب أن يكون إشراف وتقييم الطلبة المتربصين من طرف الأساتذة المكونين وكذلك من طرف المهنيين المستقبلين. إضافة إلى أهمية احتكاك الطلبة بالحياة المهنية خلال مسارهم التكويني، فان تمكينهم من استعمال الإعلام الآلي والتكنولوجيات الحديثة يساهم في ترقية قدراتهم التوظيفية.

3-7 على مستوى هيئة التدريس(الأساتذة): إن أغلبية الدراسات والأبحاث تلح على أهمية منح "الأساتذة الجامعيين" فرص مختلفة للتكوين والتحسين المهني بما في ذلك "التكوين البيداغوجي" (formation pédagogique). يجب تشجيع أساتذة التعليم العالي على كسب وتحسين خبرة في المجال المهني الموافق إلى مجالهم التعليمي.

- من جهة أخرى فالاستراتيجيات المقترحة لتحسين نوعية التكوين على مستوى عنصر **"الأساتذة"** تشمل كذلك تبادل التعاون بين أساتذة الجامعة وإطارات عالم الشغل. إن هذا التبادل يمكن أن يتم من خلال إشراك إطارات عالم الشغل في التدريس بالجامعة عن طريق الممارسة الجزئية (enseignement à

temps partiel) من جهة، وإشراكهم كذلك مع الأساتذة في مشاريع إعداد وتقييم وتعديل برامج التكوين من جهة أخرى.

4-7 على مستوى مصالح إعلام ومساعدة الطلبة (مصالح ومراصد الحياة الطلابية): لقد أكدت دراسات وأبحاث عديدة وحديثة على الأهمية القصوى " لمصالح الإعلام والمساعدة" لفائدة الطلبة. فهذه "المصالح" و"المراصد" تكلف بإعلام الطلبة حول تطورات سوق العمل والتوظيف على مستوى عالم الشغل. يمكن القول أن هناك نوعان من مصالح المساعدة الإعلامية والتوجيهية للطلبة:

أ- **المصالح التي يجب إنشاؤها على مستوى الأقسام والكليات والجامعات:** والتي يرتكز دورها في مساعدة الطلبة على فهم عالم الشغل وتسهيل عملية إدماجهم المهني بعد الحصول على شهاداتهم الجامعية، وهذه المصالح تسمى "**مصالح الإعلام والتوجيه والإرشاد**". وتهتم كذلك هذه المصالح بتوفير معلومات للطلبة حول خبرات وصيرورة الطلبة القدم (Anciens étudiants) عن تخصصاتهم الجامعية والموجودين حاليا في الحياة المهنية. فهي بذلك تشكل في نفس الوقت دعم في إطار البحث عن التوظيف بالنسبة لخريجي الجامعة الجدد (les nouveaux diplômés).

ب- **المصالح المسماة "بالمراصد" (Observatoires):** وهي غالبا ما تكون مؤسسات وطنية تهتم بالعلاقات بين التكوين والتوظيف. يتمثل دورها الرئيسي في جمع ومعالجة المعلومات الكمية والكيفية حول عملية الإدماج المهني لخريجي التعليم العالي وتقديمها إلى كل المؤسسات المعنية. إن هذه الأجهزة تقوم بأبحاث ودراسات طويلة حول عملية الإدماج المهني ومشاكله وحول كل أنواع المشاكل الفعلية داخل الحياة المهنية لخريجي التعليم العالي. من دون شك تشكل نتائج مثل هذه الدراسات معلومات جد مهمة على مستوى الطلبة الذين يزاولون دراستهم الجامعية. لذلك يجب على مؤسسات التعليم العالي في الجزائر إنشاء مثل هذه الأجهزة والمصالح بمختلف أنواعها، المحلية والجهوية والوطنية لأنها تشكل **قنوات دائمة** بين الجامعة وعالم الشغل. فهي تلعب دورا هاما في تحضير الطلبة إلى عالم الشغل وتحسين قدراتهم التوظيفية (leur employabilité) وعملية إدماجهم المهني، وبالتالي فهي تساهم في تحسين نوعية التكوين الجامعي.

5-7 على مستوى تقييم التكوين الجامعي: إن تقييم التعليم العالي من حيث "النوعية" و"النجاعة" (الفاعلية) أصبح أمرا ضروريا وواجبا من واجبات ومهام التعليم العالي. إن التعليم العالي أصبح اليوم مطالبا أمام السلطات العمومية المعنية والمجتمع بصفة عامة بتقديم توضيحات حول مدى جودة ونوعية

وفاعلية تكوينه في ضوء المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. وكذلك حول مدى ملائمته مع متطلبات المجتمع الدولي الذي يعيش تطورات سريعة ومتواصلة.

إن تقييم التعليم العالي (l'évaluation de l ES) يجب أن يشمل كل العناصر التي تدخل ضمن العملية التكوينية: تقييم البرامج، تقييم الطرق البيداغوجية، تقييم مختلف الوسائل المتوفرة لدى الطلبة من إعلام آلي وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، تقييم التسيير الإداري...الخ.

- بصفة عامة يجب أن نتساءل على مستوى الأقسام والكليات والجامعة هل هناك نظام تقييمي يمكن أن نتأكد من خلاله على مستوى نوعية وجودة التكوين (على مستوى شعبة واختصاص معين) وهل هناك طرق يمكن التأكد من خلالها من نوعية وفعالية هذا النظام التقييمي نفسه (في حالة وجوده).
- من جهة أخرى أكدت أبحاث مختلفة إن "دراسات ميدانية حول السيرورة المهنية لخريجي الجامعة"

(Le devenir professionnel des diplômés) قد تشكل "أدوات ضرورية لقياس فعالية التعليم". هذا النوع من الدراسات الميدانية يمكن أن يوفر لدينا:

- معلومات مفيدة للطلبة الذين يزاولون دراستهم في الجامعة.

- معلومات مفيدة حول "تقدير حاجات التوظيف" و"حاجات التكوين" (prévision des besoins de l'emploi et des besoins de formation)

- وكذلك معلومات تمكن من تحسين » نظام التقييم" المعمول به في الجامعة. (تغليت، 2017، ص ص 11-14)

الخاتمة:

يمثل التكوين الجامعي عملية مستمرة سواء كان استجابي وهذا من خلال مواكبة العصرنة أو تنبؤي للحفاظ على الكيان الداخلي والخارجي وهو أساس تطور المجتمعات ورقيها، وعلى الرغم من الموارد والإمكانيات المادية والبشرية التي سخرتها الدولة الجزائرية لهذا القطاع، نلاحظ التدهور والقصور الواضح في مخرجات التعليم العالي وعدم قدرتهم على ولوج عالم الشغل بسهولة. وهذا ما أدى إلى التشديد على ضرورة تضافر الجهود بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية ومؤسسات التشغيل بغية استغلال مخرجات التكوين الجامعي واستعمالها من أجل رفع كفاءة اليد العاملة للرقي والنهوض بالأوضاع العامة للبلاد.

المراجع :

1. العياشي، ع. (1998). أي غد لعلم الاجتماع؟ من ندوة الجامعة اليوم، تنسيق وتقديم جمال غريد، منشورات المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (CRASC) ، وهران.
2. القاسمي، ع. (1998). الجامعة والتنمية. السلسلة الشهرية المعرفة للجميع منشورات رمسيس. الرباط.
3. تغليت، وردة. (2017). تحسين نوعية التكوين الجامعي في الجزائر: بعض الاستراتيجيات التي يجب مراعاتها في إطار نظام (ل. م. د) وضمان الجودة، مقال منشور في مجلة جامعة أم البواقي.
4. جريدة الخبر 10فبراير 2019
5. شيبي، عبد الرحيم وشكوري، محمد. (1988). البطالة في الجزائر مقاربة تحليلية وقياسية، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية. القاهرة.
6. عبد الله جمعة الكبيسي. (2001). دور مؤسسات التعليم العالي (ط 1). قطر: دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع.
7. مساك، أ. (يومي 26 و27 ماي 2010،). التمثل الاجتماعي للجامعة الجزائرية في ظل العولمة. مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي الأول: الجامعة والنقابة بين التحولات والتطلعات. من تنظيم نقابة أساتذة التعليم العالي. الجزائر.
8. Haddab M. (2007). Évolution morphologique et institutionnelle de l’enseignement supérieur en Algérie : effets sur la qualité des formations et sur la stratégie des étudiants, *Revue Alfa, IRMC.*